تطور المجتمع المدني في المجتمعات الحديثة: مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي

Evolving Civil Society in Modern Societies: A Political Economy Perspective

عبد الفتاح سويد[1] *، عبد الحميد مشري[2]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر (الوادي)، souid-abdelfattah@univ-eloued.dz

[2] جامعة امحمد بوقرة (بومرداس)، a.mecheri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستقبال: 2024/11/01؛ **تاريخ القبول**: 2024/12/07؛ **تاريخ النشر**: 2025/02/10

ملخص: تتساءل هذه الدراسة عن الشروط التاريخية والاقتصادية لانبثاق خطاب المواطنة مع بواكير تّشكل المجتمع المدني في السياق الأوربي، وذلك بتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة ضمن مراحل التّحول من المرحلة الإقطاعية إلى عصر الإنتاج الرأسمالي. وستناقش الدراسة العلاقة التبادلية بين (الدولة، السوق، المجتمع)، بهدف تفكيك المضامين المعيارية والدلالات المفهومية التي حملها المجتمع المدني في علاقته بتحولات البنى الاقتصادية والسياسية التي عرفتها المجتمعات الحديثة

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني، المواطنة، الرأسمالية، الإقطاعية، الإقتصاد السياسي.

Abstract: This paper discusses the historical and economic conditions that led to emergence of the citizenship discourse in the early of civil society formation in European context. This study seeks to analyzing the relationship between civil society and citizenship within the stages of transition from Feudalism to Capitalism. The study will discuss the reciprocal relationship between (state, market, society) with the aim of deconstructing the normative and conceptual contents of civil society in context of its relation with economic structures and political transformations of modern societies.

Keywords: Civil society, Citizenship, Capitalism, Feudalism, Political economy.

* المؤلف المرسل .

I- تمهيد :

لقد كان لتحوّل طرق الإنتاج في أوربا الوسيطة نتائج مهمة على مستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية، فقد دمرت البورجوازية كل العلاقات الاقطاعية التي كانت تربط الإنسان الأوربي بأسياده من ملاك الأراضي، لتتحول العلاقات التقليدية من علاقات هيمنة وخضوع، إلى روابط مصلحية قائمة على أساس تبادلي نفعي ومادي، على الأقل كما تذهب إلى ذلك التصورات الليبرالية.

فقد أدت تطورات الرأسمالية الصناعية، والتي انتقل بموجبها سكان الأرياف إلى المدن* كعمال أجراء، إلى ظهور طائفة من البيروقراطيين والتقنيين والمصرفيين والتجاريين لتشكّل ما يعرف "بالطبقة الوسطى". وتزامنا مع هذه الولادة التاريخية تشكلت أنماط جديدة من التنظيم الاجتماعي. فقد بدأت التشكيلات النقابية والمنظمات الطوعية التي ينتمي إليها الافراد بصفتهم الفردية دون أي محددات مسبقة وبعيدا عن الروابط التقليدية بالانتشار في كل الجسد الإجتماعي، لتفرز هذه التحولات الاقتصادية نموذجها السياسي، المعبّر عنه في الديمقراطية التمثيلية التي يشكّل فيها المجتمع المدني الأساس الحامي للحريات الفرديّة من شطط السلطة وتدخل الدولة وتكون المواطنة نواته المركزية.

وعموما، ستحاول هذه الدراسة أن تستثمر ما تراكم من معرفة في الاقتصاد السياسي بهدف تحليل العلاقة بين (الدولة، المجتمع، السّوق) من أجل الكشف عن البنى العميقة والشروط الاقتصادية والتاريخية لتشكل المجتمع المدني والمواطنة كمفهومين لا يمكن رؤية أحدهما دون تمظهر الآخر، ومع أن المفهومين قد أخذا بعدا معياريا في النقاشات السياسية والأكاديمية، إلا أن هذا المقال يحاول موضعتهما في سياقهما المادي والموضوعي، بغية الكشف عن الأدوار الوظيفية التي يتولاها المجتمع المدني من أجل حماية الحقوق الفردية، وذلك إستنادا إلى مقاربة إقتصادية، بحكم أن المجتمع المدني نشأ اصلا من مناقشات القرن الثامن عشر حول ميلاد المجتمع الليبرالي والتجاري وما ارتبط به من نقاشات حول الملكية الخاصة والدفاع عنها كركيزة للحريات الفردية المعاصرة. وعليه سيدور هذا البحث حول السؤال التالي: **ما هي الشروط التاريخية والاقتصادية التي أدت لنشوء فكرة والمجتمع المدني في المجتمعات الحديثة ؟**

وستحاول الدراسة مناقشة هذا السؤال من خلال العناصر التالية:

أولا: تاريخية مفهوم المجتمع المدني

ثانيا: حماية الملكية الخاصة كأساس للمجتمع المدني عند "جون لوك"

ثالثا: من الإقطاع إلى الرأسمالية وبداية تمايز المجتمع المدني عن الدولة

رابعا: الأساس الاقتصادي للمجتمع المدني في المجتمعات الحديثة

خامسا: الدولة، السّوق، المجتمع المدني: أي علاقة ؟

1. تاريخية مفهوم المجتمع المدني:

أدى الانتشار الواسع لاستخدام المجتمع المدني والمواطنة خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، كمقولات لفهم وتحليل المجتمعات إلى نوع من التحيزات الايديولوجية والاسقاطات الاكاديمية غير الناضجة. إذ تذهب الكثير من الأدبيات – والتي لا تخلوا من الاختزالية – إلى حصر المجتمع المدني في المنظمات الطوعية، في حين أن المجتمع في حد ذاته يعبر عن معان ومواقف أيديولوجية مختلقة ومختلف عليها.

*تجدر الإشارة إلى الأصل اللغوي لكلمة "مواطنة" Citizenship وكلمة "المجتمع المدني" civil society يرجعإلى جذر لغوي واحد وهو : Cityبمعنى "المدينة" والتي جاءت من الاصل اللاتيني Civitas أي سكان المدن في القرون الوسطى من ملاك الاراضي ودافعي الضرائب .

لذلك تؤكد الدراسة على أن الوعي التاريخي بتطور المفهوم ضروري لإزالة الغموض عن بعض الالتباسات المتعلقة باستخداماته المتنوعة. وذلك بغية تخليصه من الأعطال الابستيمولوجية التي تعتري استخدامه كأداة للتحليل، لان التعامل مع مفاهيم تاريخية كمفهوم المجتمع المدني بدون المرور بنقد جدلي يزيل اللبس ويبعد عن الإسقاطات الاختزالية، سيؤدي بدل التوضيح إلى الغموض، مما يفقد المفهوم فاعليته التحليلية وقيمته الابستيمولوجية. ولهذا يذهب "غاستون باشلار" إلى أن القيمة المعرفية لمفهوم مرتبطة بالنقد الجدلي الذي يزيد من وظيفته وفاعليته الابستيمولوجية. حيث يقول: "يجب أن نرتاب من أي مفهوم لم نستطع جعله جدليا" (كانغيلام، 2007، ص273). لذا ستحاول الدراسة تجنب هذه الاختزالات القائمة على فرضية الاستقلال بين الدولة والمجتمع على الصعيد المفهومي وعلى صعيد الواقع ، وستسعى بدلا من ذلك إلى تشكيل وعي تاريخي بتطور المفهوم .لأن المفهوم كما يقول "ايمانويل كانط" هو: "وجهة نظر"، لأنّه يمثّل طريقة لرؤية الظواهر". (كانغيلام، 2007، ص500)

وانطلاقا من هذا الأساس فإن تحديد الأصول التاريخية للمجتمع المدني ضروري للتعاطي معه كمفهوم والذي عبّر عن ظواهر مختلفة في تاريخ تطور الفكر السياسي ، بحيث ارتبطت الدلالات بالمدلول في كل سياق تاريخي.

يذهب عزمي بشارة في كتابه " مساهمة في نقد المجتمع المدني" إلى عرض هذا التطور في المفهوم دلاليا. مسجلا "توماس هوبز" كبداية في منتصف القرن السابع عشر، حيث أخذ المجتمع المدني شكل المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد.

وبالنسبة إلى "جون لوك" يعني هذا المفهوم وجود مجتمع منظم سياسيا في دولة، وينظم تشريع وتفسير القانون الطبيعي دون دولة وفق الدولة. أما "جون جاك روسو" في القرن الثامن عشر فيرى أن المجتمع المدني هو المجتمع صاحب السيادة. انه المجتمع القادر على انشاء إدارة عامة يتماهى فيه الحاكمون والمحكومون. " (النملة، 2008، ص36)

في حين شكلت أفكار "مونتسكيو" في عملية البحث عن البنى الارستقراطية، الوسيطة الشرعية والمعترف بها من السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين. ويلاحظ "هيجل" في المجتمع المدني التقسيم النظري بين العائلة والدولة بحيث يتوسطهما ويفصل بينهما في الوقت ذاته مخترقا حيزهما في حدود، ومخترقين حيزه بالتالي على هذه الحدود نفسها. (النملة، 2008، ص36)

في حين شدّد "الكسيس دي توكفيل" على دور المنظمات المدنية الفاعلة في نطاق الدولة بالمعنى الضيق. فيما حاول "انطونيو غرامشي" القفز على التعريف الماركسي للمجتمع المدني كمجتمع بروجوازي وجعله النطاق الذي تتم فيه الهيمنة الثقافية. خلافا لعملية السيطرة التي تميز حيز الدولة. لتظهر الحركة التاريخية للمجتمع المدني من المجتمع السياسي ثم الاقصاء المتبادل مع الدولة، وبعد ذلك مع الاقتصاد. (النملة، 2008، ص36)

إن عرض التطورات التاريخية للمجتمع المدني ودلالاته المفهومية تقود إلى نتيجة مفادها أن المجتمع المدني يعبر عن انفصالات واتصالات تاريخية واجتماعية واقتصادية بين الفرد والمجتمع والدولة، بحيث تعبر هذه التمفصلات عن دلالات المفهوم الحديثة وهي: (النملة، 2008، ص37)

- التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع كوعي اجتماعي معطى تاريخيا.
- وعي الفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد، وهو شرط متطور تاريخيا مع الثورة الصناعية وتطور البروجوازية.
- تمييز الفرد كمواطن، أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة.
- التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وآليات عمل الاقتصاد.
- التمييز بين التنظيمات الطوعية التي يتنمي اليها الفرد بطبيعته الفردية واخياره الحر وبين البنى الجمعية التي يولد الانسان فيها واليها .

– التشديد على التفريق بين الديمقراطية التمثيلة في الدولة الليبرالية وبين الديمقراطية المباشرة.

مما سبق يتضح أنه وبالرغم من كون المجتمع المدني مقولة معيارية الا انها مقولة قائمة على تمييزات تحليلية وبنيوية، نشأت عبر تطور تاريخي طويل. وهذه التمييزات تحمل في طياتها فروقا وتناقضات هي السر أيضا في غموضه وتناقضه. وما دامت الدراسة تحاول النظر إلى المفهوم من زاوية اقتصادية فإنها ستناقش الأسس الإقتصادية التي أدت إلى تبلوره عبر مراحل تطوره التاريخية، بداية من فلسفة "جون لوك" التي ربطت بين الملكية الخاصة والمجتمع المدني. مرورا بمرحلة الإقطاعية إلى عصر الإنتاج الرأسمالي في المجتمعات الحديثة.

2. حماية المِلكية الخاصة كأساس للمجتمع المدني عند "جون لوك":

يرى "جون لوك" أن الغرض من وجود الحكومات هو حماية حقوق الأفراد؛ ومن ثَمّ فالحكومات موجودة لكي تكفل لكل البشر حياتهم وحرياتهم وممتلكاتهم المادية. (جون دن، 2026، ص58) وتذهب نظرية "جون لوك" إلى ضرورة الإنتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني بهدف حماية الملكية الخاصة، بحيث انتقل "لوك" في نظريته من أساس اقتصادي ليقيم عليه نتائج سياسية، إذ يرى أن: " الغاية الرئيسية والعظيمة من اتحاد الناس في دول، وخضوعهم لحكومة هو حماية ملكيتهم".(جون دن،2016، ص69)

إلى جانب ذلك اهتم "جون لوك" بالعلاقات القائمة بين الملكية الخاصة والرضا الشعبي والمؤسسات النيابية وسلطة سَنِّ القوانين في سياق اهتمامه بالقضايا الدستورية، ولقد لاقت أفكار "لوك" استحسان الآباء المؤسسيين الأمريكيين بعد مرور ما يقرب من قرن من الزمان، وذلك بفضل تأكيده الشديد على عدم مشروعية فرض الضرائب دون تمثيل نيابي. (جون دن،2016، ص69) والتي جسّدت أساس الديمقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة. تحت الشعار المعروف "لا ضرائب دون تمثيل" **No taxation without representation**

(Edward , 1871 p.62)

كما تطرح رؤية لوك للمجتمع المدني مفهوما عن الحكومة محدودة السلطة من اجل حماية المبدأ الاجتماعي العام المتعلق بضرورة حماية حقوق الجميع. حيث يرى "لوك" أنه حيثما يرفض الحاكِمُ قبولَ حُكم المؤسسات النيابية التي عبَّرت عن إرادة شعبه، فلا بد أن يكون الفَيْصل المناسب هو الاحتكام إلى رأي الشعب، الذي كان أول مَنْ وضع ثقته في الحاكِم. وتستطيع جموع الشعب، بل يتعيَّن عليها أيضًا، حيثما توفر لديها سبب وجيه الخروج على الحاكِم وخلعه بالقوة. (جون دن، 2026،ص73)

يرى "لوك" أن هذه المقاومة هي حقٌّ وواجب في آنٍ واحد؛ لأن الشعب هو وحده مَن يقدر على الجمع بين حق الانتقام الفردي ومسئولية إعادة بناء النظام السياسي، وحق القضاء على مَن خانوا ثقته، وواجب اعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكومين والتي من دونها تستحيل حياةُ الإنسان. (جون دن، 2016، ص73) وكان أساس فهم "لوك" لحقِّ الشعب في الثورة، هو أنه حق المجتمع في الحفاظ على نفسه كمجتمعٍ، وقدرته على الاضطلاع بهذا الدور، ولم يفترض "لوك" قط أن الانتقام العادل في حد ذاته سيكفي لخلق مجتمع مدني جديد من العدم. (جون دن، 2016، ص73)

3. من الاقطاع إلى الرأسمالية وبدايات تمايز المجتمع المدني عن الدولة:

بدأت فكرة المجتمع المدني تتمايز للمرة الأولى عن الدولة مع "هيغل" الذي رأى أن التعاقد لا ينشأ دولة كما ذهب إلى ذلك فلاسفة العقد الاجتماعي وانما ينشؤ مجتمعا مدنيا. وعلى هذا الأساس يكون المجتمع المدني نتاج لرؤية الأفراد الاحرار، اي انه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدولة. (بشارة، 2013، ص153).

وحسب "هيغل" فان المجتمع المدني هو الفرق الذي يدخل بين العائلة والدولة مع أن تشكيله يتم بعد بناء الدولة لأنه كفرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة أولا. (بشارة، 2013، ص159) وبذلك يتجلى المجتمع المدني في الفلسفة الهيغلية

كمجال أخلاقي ناشئ تاريخيا بين الدولة والاقتصاد المنزلي.(بشارة، 2013، ص163) وربما ترجع هذه التطورات في الأفكار السياسية حول المجتمع المدني إلى التغيرات التي عرفتها أوربا بعد القرون الوسطى والانتقال من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية.

فمع عصر النهضة انقلبت مقاييس الرؤية فلم يعد الفقر والزهد والورع الديني ما يقرب الانسان من الخالق على حسب ما تدعيه الكنيسة الكاثوليكية، ولم يعد الانسان مستسلما لقدره فمنذ القرن الرابع عشر كانت أوروبا تشهد نشاطا تجاريا واقتصاديا ، مما أوجد مناخا جديدا فأخذت المفاهيم البروجوازية القائمة على السعي وراء الثروة من أجل الثروة تحل محل تحل محل مفاهيم طبقة الفرسان منذ نهاية القرن الخامس عشر، وفي هذا الوقت بالذات بدأت الدولة الملكية تتحالف مع البروجوازية التجارية والصناعية ضد نظام الإقطاع لتاكيد سلطان الملك في المقام الأول، ولإغناء خزينة الدولة في المقام الثاني، ففي القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر حدثت حروب كثيرة وكان للملوك يحتاجون إلى قوة متفرغة مقاتلة تعود قيادتها للدولة، وذلك لم يكن الحال في الوقت الذي كانت تعود فيه قيادة القوات المسلحة إلى طبقة الاقطاعيين، فكان الملك اذا احتاج الدخول في حرب طلب الدعم من الاقطاعيين لتقديم الدعم العسكري له.(بدري، 2000، ص49). فنشأت أول مدرسة اقتصادية في هذا الاتجاه تسمى بالمدرسة الماركانتيلية.*

فبفضل الأفكار المركانتيلية ساد الاقتناع بأن الأمير قادر على خلق الثروة وإنتاجها لنفسه ولرعايا مملكته، حتى ذلك الحين، كانت الممالك وأمراؤها تغتني من الغزو وبالحرب وحدها. ولم تكن التجارة تدر الثروات إلا على الأفراد. إن الماركنتيلية ستثبت أن الأمير إذ يشجع إنتاج رعاياه لمزيد من الخيرات وإذ يستخلص فوائد السلع الممكن بيعها لممالك أخرى، إنما كان يمكنه ان يخلق الثروة. وبالتالي لم يعد ازدهار الممالك خاضع لإدارة الموارد الموجودة أو تقلبات المناخ أو الغنائم الأميرية الناجمة عن الغزو فحسب، بل يوقف على سلاسل إجرائية تطال المجتمع لحظة خلق الثروة الاقتصادية بالجهد الجماعي.(جورج قرم، 2000، ص22).

ومع أنه لا يوجد اتفاق بين المؤرخين والاقتصاديين حول الأسباب التي تفسر تحول أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية، إلا أنه يمكن أن نقف هنا على محاولة عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر". ففي بحثه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" يرى "فيبر" أن ظهور المذهب البروتستانتي، وخاصة جهود كالفن والتطورات التي لحقت بالكالفنية،(السديس، ص20) هي التي أسهمت وغرست هذا السلوك الاقتصادي لدى أتباع المذهب البروتستانتي الذي نصفه الآن بأنه رأسمالي. وقد خلص "فيبر" في بحثه إلى أن المذهب البروتستانتي كان العامل الرئيسي في خلق ما أسماه بروح الرأسمالية، والتي لم تكن معروفة – حسب فيبر – من قبل في جميع الأنشطة الاقتصادية في أي مكان في العالم القديم ما قبل البروتستانتية ،(السديس، ص20) بما في ذلك المدن التجارية الإيطالية في القرن الرابع عشر والخامس عشر كالبندقية وفلورنسا ... الخ.

فيما يذهب مؤرخون آخرون مبتعدين بذلك عن نظرية السبب الواحد إلى أن قيام النظام الرأسمالي كان لعدة أسباب تتراوح بين الأسباب الاقتصادية والجغرافية والدينية والسياسية. فمن أبرز العوامل الداخلية سبب اقتصادي بحت هو ثراء التجار، وسبب سياسي بحت أيضاً، وهو تبلور الملكيات المطلقة. أما الأسباب الخارجية فالبعض يدرج فيها حركة الكشوف الجغرافية وحركة الإصلاح الديني والكشوفات العلمية. (السديس، ص21)

ويلاحظ "شومبيتر" أن الشركات الإنتاجية الرأسمالية بدأت تنمو وتتكاثر في القرن الثالث عشر، حتى أصبح العاملون في هذه المنشآت، ملاكاً أو عمالا أجراء يشكلون شريحة عريضة من المواطنين خاصة في المدن. ولم يشرف القرن الثالث عشر على نهايته إلا وقد

* الماركانتيلية أو التجارية اتجاه اقتصادي يرى أن مصدر الثروة يرجع الى ما تمتلكه الدولة من معدن نفيس لذلك شجعت حركة التصدير للخارج ووضعت قيود حمائية وضرائبية على المنتجات الاجنبية.

بدأت سمات الاقتصاد الرأسمالي واضحة وشائعة، مثل الشركات الكبرى، والمضاربة بالأسهم، وأسواق السلع، ورؤوس الأموال الضخمة... الخ. إن هذه الطبقة الجديدة من المواطنين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الرأسمالية، هي التي سماها شومبيتر بالبرجوازية الجديدة، والتي بدأت تدافع عن مصالحها الاقتصادية المباشرة، وعاداتها، وتقاليدها، وقيمها الخاصة الناشئة عن طبيعة نشاطها الاقتصادي الجديد. (السديس، ص22)

ويذهب "شومبيتر" أن انتشار هذه الثقافة الجديدة، هو ما أنتج ما سماه بالعلم العلماني – تمييزا له عن اللاهوت المسيحي- القائم على رجال الأعمال، والحرفيين، والموظفين الحكوميين، وكذلك الأطباء، والمحامين، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير نتاج حركة الترجمة الواسعة الذي قاد إلى نقد شامل لكثير ثوابت الثقافة السائدة، الدينية، والعادات والقيم الاجتماعية الأخرى. وهذا ما خلق جواً فكرياً عاماً ملائماً لتكوين قاعدة حاضنة للمظاهر التي توصف بأنها سمات الاقتصاد الرأسمالي (المنافسة، المخاطرة، الفردية، المحاسبة، الإدارة العقلانية ... الخ.).(السديس، ص23)

4. الأساس الإقتصادي للمجتمع المدني في المجتمعات الحديثة :

من خلال المناقشات السابقة اتضح أن الدولة والمجتمع المدني كانا وحدة واحدة في بدايات الخروج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، ولم يكن هذا التمييز واضحا، وان ما جعل من الممكن تمييز المجتمع المدني هو تمييز وجود الدولة. كما ظلت الوحدة السياسية لتي لا تتميز فيها الدولة عن المجتمع قائمة طيلة القرون الوسطى الاوربية بحيث غاصت الدولة في المبنى الاقطاعي الاجتماعي، وقد بدا التمايز مع ظهور الطبقة البروجوازية التي تمتلك آليات انتاجها الخاص بعيد اعن اليات القسر التي تمتلكها الدولة. أما انفصال الفرد وتحولة إلى مواطن فهو وليد الثورة السياسية البروجوازية (بشارة، 2013، ص52).

وقد أشار "شومبيتر" إلى أن مظاهر الاقتصاد الرأسمالي قد تعاظمت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر وما بعدها، بحيث تكونت شريحة من المواطنين في بعض المدن الأوروبية لها مصالح مباشرة وغير مباشرة مع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية الحديثة، مثل رجال الأعمال، والعاملين، والموظفين الحكوميين، والأطباء، والمحاسبين. هذه الشريحة اتسعت وأصبحت ذات تأثير ملموس بالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والثقافية والقانونية ... الخ. (السديس، ص48)

فيما ذهبت أدبيات الفلسفة السياسية في القرن السابع عشر إلى تأكيد قيام الدولة على العقد ومع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة في حالة "هوبز" إلا أنها ذهبت مع "لوك" –كما سلف عرضه – إلى نفي الملكية المطلقة بإعتبارها نقيض لروح العقد الاجتماعي. وكان المعنى العام للمجتمع المدني هو المجتمع السياسي المنظم في دولة(بشارة، 2013، ص58).

وبعامة، تذهب الكثير من الادبيات التاريخية إلى ان المجتمع المدني لم يكن ممكنا بدون الشروط الاقتصادية التاريخية والتي لولاها لما امكن لهذا المجتمع اعادة انتاج ذاته بشكل مستقل عن الدولة، فبدون التراكم الرأسمالي الذي عرفته المدن الاوربية في نهايات القرون الوسطى والتي نشأت على هوامش دولة الاقطاع، والتي بموجبها ظهرت البورجوازيات التجارية والصناعية في مراحل تلت تلك الاحتكاريات الاقطاعية والتي أدت إلى تفككها خاصة بعد تحالف الامراء والبروجوازية في اطار التناقضات السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة. لذا يذهب المؤرخون إلى اعتبار ان المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من المجتمع البورجوازي وعليه فإن المجتمع لم يكن ليتحقق تاريخيا لو لم يمر بمرحلة التراكم الرأسمالي(بشارة، 2013، ص58).

وعلى الرغم من جوانب الاختلاف بين الباحثين عن اسباب التحول من النظام الاقطاعي إلى الرأسمالية بسبب تنوع زوايا الرؤى و اختلاف المنطلقات الإيديولوجية ، فمنهم من يحللها و يرجع نشأتها إلى الجوانب الاقتصادية مثل نمو الأسواق، والتجارة في الحاجات المادية، وتحريك رأس المال، ومنهم من يعتبرها نتاجا لعوامل اجتماعية وسياسية ،هذه العوامل مجتمعة أدت إلي القضاء على المجتمع

الإقطاعي، ليحل محله نظام اجتماعي اقتصادي جديد،تقوده الرأسمالية، المرتكزة على الصناعة والتجارة ،والمتمركزة في المدن، والقائمة على ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال(william, vol.(10) 1984,p.489.)

يذهب التصور الماركسي إلى أن آليات التطور الرأسمالي أدت إلى تبلور بناء طبقي يتسم بطابع استقطابي، طبقة لا تنتج وتملك وسائل الإنتاج، وتتحكم في رأس المال، و تشتري قوة عمل الآخرين (الطبقة البرجوازية)، وطبقة تنتج ولا تملك وسائل الإنتاج، وتبيع قوة عملها وهي الطبقة العاملة، ويتحدد وجود إحدى هاتين الطبقتين بوجود الطبقة الأخرى في علاقة متضادة، تزداد تبلورا وتناقضا بمرور الوقت وهذا ما عبر عنه "كارل ماركس" **في** البيان الشيوعي :"إن الذي يميز عصرنا الحاضر، عصر البرجوازية ، هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة: فإن المجتمع آخذ في الانقسام أكثر فأكثر إلى معسكرين فسيحين متعارضين، إلى طبقيتين كبيرتين، العداء بينهما مباشر– هما البرجوازية والبروليتاريا (كارل ماركس وفريدريك انجلز، ص 38).

ولكن التطورات التي عرفتها هذه المجتمعات الرأسمالية ، لم تتبع نفس المسارات التي توقعها "ماركس" باختفاء هذه الجماعات البينية، واندماجها ضمن أحد الطبقتين الأساسيتين ، بل جعلت من البناء الطبقي نموذجا أكثر تعقيدا من النموذج السابق. إذ أفرز هذا التعقيد، ظهور فئات اجتماعية جديدة تمثل المتخصصين والإداريين أصحاب الرواتب، و الفنين ،وأصحاب المستويات التعليمية التي تمتلك نوعا من السلطة ...الخ، استطاعت أن تحقق وضعا اقتصاديا واجتماعيا وسيطا بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة، هذه الفئة التي يطلق عليها أغلب الباحثين "الطبقة الوسطى الجديدة" فأعضاء هذه الطبقة يتسمون بخصائص تجمع بين الخصائص التي تميز الطبقة البرجوازية، وتلك التي تميز الطبقة العاملة. فهم، مثلهم مثل الطبقة العاملة، لا يملكون وسائل الإنتاج، كما أنهم يبيعون قوة عملهم إلى الطبقة البرجوازية. لكنهم يتمتعون بدرجة ما من درجات الاستقلال، في بيع قوة عملهم، كما أنهم يتحكمون في النواحي الإدارية والإشرافية، والتي مثلت نواة المجتمع المدني وانعكست مصالحها داخله.

أما التعبير السياسي للمجتمع المدني فقد ظهر مع اعلان حقوق الانسان والمواطن في اعقاب الثورة الفرنسية لذلك وبعيدا عن الاختزالات التي قد يقع فيها بعض الدارسين فانه لا يمكن اعتبار المجتمع المدني المنظمات الطوعية والمبادرات الاجتماعية الذاتية والمنظمات غير الحكومية، فهذه يمكن اعتبارها مرحلة متقدمة من المسار التاريخي الذي قطعه المجتمع المدني وفي نفس الوقت لا يمكن البحث عن المنظمات الدولية غير الحكومية في فترة الثورة الفرنسية مثلا لذا فان الوعي التاريخي لتبلور المجتمع المدني مهم لفهم آليات تشكله وطبيعة الاشتغال(بشارة، 2013، ص59).

4. الدولة، السّوق، المجتمع المدني: أي علاقة ؟

إذا كانت الدولة تنظيم قسري يحتكر العنف داخل حدوده وتقوم مهمتها على التشريع، وضبط النظام العام وتنظيم شؤون النقد والعملة والدفاع وإدارة القضاء وجمع الضرائب. أي أن الدولة عبارة عن عملية صنع القرار وتجمع من الأجهزة التنفيذية، إلا أنه وفي الواقع فإن ممارسة السلطة تمتد إلى أبعد من القنوات الرسمية لتمر عبر قنوات وترتيبات اجتماعية متعددة داخليا وخارجيا، في المقابل يوضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة كقوة القادرة على مواجهة سطوة الدولة وحماية الفرد من سطوتها هذا الإختزال يجعل من المجتمع المدني ذو بعد واحد يتجاهل البنية الاجتماعية والاقتصادية وافرازاتها السياسية والأيديولوجية.

إن هذا المنهج في سياق تحديد المجتمع المدني يجعل ما هو سياسي بحكم انه وظيفة للدولة في تناقض مع ما هو مدني بحكم انه وظيفة للمجتمع المدني، مكونا صورة مسطحة سكونية ولا تاريخية للمجتمع في صورة اختزال التناقضات الكامنة والظاهرة بين ما هو سياسي واقتصادي وايديولوجي، وضمن فهم مبسط لماهية الدولة والمجتمع الحديث وبعيدا عن فهم التحولات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع(النملة، 2008، ص26).

ويذهب "أنهير" في قراءته "لغيلنير" إلى القول :" يمثل المجتمع المدني حسب كلمات "غيلنير" مجموعة المؤسسات القوية بما فيه الكفاية بالتوازي مع الدولة، بينما لا تستطيع ان تمنع الدولة من انجاز دورها في مراقبة السلم العام والحكم بين المصالح الرئيسية تقوم بمنع الدولة من السيطرة وتجزئة بقية مكونات المجتمع".

ووفقا لهذا التصوّر يتم ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بناء على ان المجتمع المدني عبارة عن مجال الحياة الاجتماعية المنظمة طوعيا، المتوالدة ذاتيا، والمستقلة عن الدولة، والمرتبطة بنظام قانوني او مجموعة من القواعد المشتركة ،في مقابل الدولة التي توفر حكومة مسؤولة ، فبينما يعترف المجتمع المدني بالدولة كصاحبة السلطة العليا يقوم من خلال مؤسساته الطوعية بفرض قيود على سلطة الدولة وتسلطها لتصبح شرعية الدولة مرهونة بإقرار الدولة بمبدأ تقاسم هذا الحير العام(النملة، 2008، ص26).

الا أن مقولة تقاسم الحيز العام لم تكن ابدا صفة دائمة حيث تظهر علاقات الانفصال بين المجتمع المدني والدولة عندما تضاف السوق إلى الحيز العام، فالدولة يجب أن تكون متميزة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويجب ان تحد من تدخلها في المجتمع المدني من اجل حماية الحقوق الفردية وبالذات تلك المتعلقة بحقوق الملكية، هذا الانفصال قائم عن العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والسّوق، بحكم التعارض الكبير بين الدولة والسوق، فلا بد أن ينتتج بالضرورة تعارض واسع بين المجتمع المدني والدولة(النملة، 2008، ص27).

حسب "فوكوياما" فنحن بحاجة إلى اجسام مثل الكنيسة والمؤسسات الخيرية التي تثبت الناس ضمن المجتمع المدني، وتقوم على توفير علاقات اجتماعية ذات قدرة على التوسع في الحيز الاقتصادي، وبذلك يظهر الفاعلون في المجتمع المدني بصفتهم امتدادات اقتصادية ليس اكثر، وبالتأكيد يظهر المجتمع المدني كحيز عام مثالي لعمل السوق بحرية ،حيث تتجسد العلاقة المثالية بين المجتمع المدني في قدرتهما على التطور معا بحيث يساعد كل منهما الاخر في نشاطه وبكل تأكيد ووضوح ذلك يتم فقط في التحرر من ضوابط وتدخلات الدولة(النملة، 2008، ص26).

- الخلاصة:

من خلال المناقشات السابقة يتضح العلاقة المتبادلة بين السوق والمجتمع المدني تعتمد على فرضية أن السوق يوفر الاستقلالية والعقلانية والمساواة وتحقيق الذات للمجتمع المدني، في حين يوفر المجتمع المدني حيزا للسوق للعمل بحريّة وبعيدا عن تدخلات الدولة. هذا يعتمد على ما يفهم على انه مجتمع مدني كما تطور بداية عند فلاسفة العقد الاجتماعي باعتباره المجتمع السياسي المنظم في دولة، وكما تطور لاحقا في ظل المجتمع الرأسمالي منذ آدم سميث ، بحيث عبر عن المجال الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالمجتمع التجاري للقرن الثامن عشر والمجتمع الصناعي للقرن التاسع عشر، ويكتسب هذا التوجه قوة إضافية من الحقيقة التي يقر بها الكثير من المؤرخين والإقتصاديين على أن مفهوم المجتمع المدني نشا أصلا من مناقشات القرن الثامن عشر حول ميلاد المجتمع الليبرالي والتجاري وميلاد المجتمعات الرأسمالية كما تم مناقشته سابقا.

– الإحالات والمراجع :

- جورج كانغيلام ، ترجمة: مُحَمَّد بن ساسي، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفاتها (بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2007)، ص. 273,500
- حازم يوسف النملة، المنظمات الدولية غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخلة من منظور الهيمنة العالمية (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2008)ص.36,37,26,27
- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية ،ط.6 (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2013)
- جون دن، ترجمة : فايقة جرس حنا، جون لوك : مقدمة قصيرة جدا(القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2016).
- بدري يونس، العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي (بيروت: دار الفارابي للكتاب، 2000) .
- جورج قرم ،ترجمة: خليل أحمد خليل، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة (بيروت: دار الطليعة،2000) .
- عبد العزيز بن علي السديس، "تطور النظم الاقتصادية: تحول اوربا من الإقطاع إلى الرأسمالية" ،
- http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/_tTwr_lnZm_lqtSdy_-_tHwl_wrwb_mn_nZm_lqT_l_lnZm_lrsmly_0.pdf شوهد (26-10-2017)
- كارل ماركس و فردريك انجلز :البيان الشيوعي (بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب ،د س ن).
- william g.roy:"class conflict and social change in historical perspective", annual review of sociology, vol.(10) 1984,p.489.

http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/_tTwr_lnZm_lqtSdy_-_tHwl_wrwb_mn_nZm_lqT_l_lnZm_lrsmly_0.pdf

شوهد (26-10-2017) .

- Edward McPherson, The Political History of the United States (Massachusetts: APPLEWOOD BOOKS, 1871 .